

Distr.: General
30 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق

الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من

الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار

(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في إطار

البند ٦٧ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كياو تينت سوي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - موجز الخلفية السياسية لميانمار
٥	ثالثا - التطورات السياسية الأخيرة في ميانمار
٦	رابعا - التعاون مع الأمم المتحدة
٧	خامسا - مكافحة المخدرات غير المشروعة
٩	سادسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
١٠	سابعا - الادعاءات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا
١١	ثامنا - الجنود الأطفال
١٢	تاسعا - الاتجار بالأشخاص
١٤	عاشرا - المزارع بشأن السخرة
١٥	حادي عشر - التسامح الديني
١٦	ثاني عشر - التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٩	ثالث عشر - الخلاصة

أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة، في دورتها الستين، يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قراراً معنوناً "حالة حقوق الإنسان في ميانمار" (القرار ٢٣٣/٦٠). وكان الاتحاد الأوروبي وراء تقديم هذا القرار المخصص لبلد بعينه. وقد رفضت ميانمار ما ورد في القرار من مزاعم لا تدعمها البراهين ونأت بنفسها عن اعتماده.
- ٢ - فالقرار خاطئ بشكل جلي. والمزاعم لا أساس لها من الصحة، إذ هي من وحي فلول جماعات المتمردين والعناصر المناهضة للحكومة، الذين يشنون حملة تضليل إعلامي بمساعدة وتحريض من بعض البلدان الغربية. إنها محاولة سافرة تقوم بها تلك البلدان من أجل تسيير دفة العملية السياسية في ميانمار حسب هواها. وهذا أمر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً.
- ٣ - وعليه، قدم اقتراح في اللجنة الثالثة أثناء الدورة الستين للجمعية العامة بغرض إرجاء المناقشة بشأن مشروع القرار. وحظي الاقتراح بتأييد واسع من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، بيد أنه قوبل بمعارضة البلدان الغربية. واعتبرت ميانمار أنه من غير المناسب للجنة الثالثة أن تكرس فترة من وقتها للنظر في حالة حقوق الإنسان في بلد بعينه ما دام مجلس حقوق الإنسان قد أنشئ إثر اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٥١/٦٠.
- ٤ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قامت إحدى الدول العظمى، سعياً وراء تحقيق مآربها السياسية، بعمليات تلاعب بغية إدراج مسألة ميانمار في جدول أعمال مجلس الأمن دون مبرر، زاعمة أن ميانمار تمثل تهديداً للسلام والاستقرار الدوليين. ولم تكشف هذه الخطوة للعيان إقدام إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن على تجاوز ولاية المجلس على نحو فاضح فحسب، لكنها أيضاً أماطت اللثام مرة أخرى عن حقيقة نواياها. فميانمار ترتبط بوشائج وثيقة وطيبة مع جيرانها كافة، ولا يمكنها بأي وسيلة من الوسائل أن تهدد سلام وأمن أي بلد كان، ناهيك عن السلام والأمن الإقليميين أو الدوليين.
- ٥ - وتعمم هذه المذكرة بغرض تقديم معلومات دقيقة عن التطورات التي حصلت في ميانمار من مختلف الجوانب. وتشمل هذه التطورات الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة في سبيل إعمال الحق في التنمية لصالح الـ ٥٤ مليون فرد من أفراد شعب ميانمار.

ثانياً - موجز الخلفية السياسية لميانمار

- ٦ - ميانمار بلد ذو سيادة يتسم بتعدد الأعراق، تعيش في كنفه منذ فجر التاريخ ما ينيف عن ١٠٠ قومية عرقية. بيد أن البلد وقع لسوء الحظ فريسة للحكم الاستعماري في عام

١٨٨٥. وغرست بذور الشقاق والفرقة بين قومياته نتيجة لسياسة "فرق تسد" التي انتهجها المستعمر البريطاني. وعليه، فلم يمر على استعادة ميانمار استقلالها في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ سوى ثلاثة أشهر حتى اندلع العديد من حركات التمرد المسلح في البلد. واستمر هذا الوضع المأساوي على حاله طيلة خمسة عقود أو ينيف، وأثر في استقرار البلد. كما ألحق فادح الضرر بالبلد على كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعجزت الحكومات المتعاقبة عن التوصل إلى حل دائم لمشكلة التمرد في البلد. ولم تعرف مشكلة التمرد طريقها إلى الحل إلا في ظل الحكومة الحالية.

٧ - واضطر التامدادو (القوات المسلحة) إلى الإمساك بزمم مسؤوليات الدولة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لوضع حد لحالة الفوضى والمروق عن القانون التي دفعت البلد إلى شفير التفكك. وألغت حكومة التامدادو النظام الاشتراكي القائم على الحزب الواحد وكذلك النظام الاقتصادي المركزي الجامد، وشرعت في تطبيق الإصلاحات بغرض إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب واقتصاد موجه نحو السوق.

٨ - وأدركت الحكومة أنه ما لم تترسخ الوحدة الوطنية على أسس أكثر ثباتاً، فإن طائفة عريضة من المشاكل ستظل قائمة ولا تفتأ تعيق المساعي الوطنية. وعليه، بادرت إلى إعلان مجموعة من الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بلغ عددها ١٢ هدفاً، ترمي إلى معالجة القضايا الأساسية التي تجابه الوطن. وشرعت في عملية تهدف إلى توطيد الوحدة الوطنية. ولذا، أعطت الحكومة الأولوية القصوى لبناء الوحدة الوطنية وقدمت عروض سلام إلى جميع الجماعات المسلحة بكل صدق وحسن نية.

٩ - وتمخضت هذه الجهود عن عودة ١٧ من أصل ١٨ من الجماعات المتمردة المسلحة المنتمية إلى مختلف التيارات السياسية إلى حظيرة الشرعية، وهي الآن تشارك مشاركة مكثفة في برامج التنمية الإقليمية ذات الصلة. وما فتئت الحكومة تواصل جهودها في سبيل عقد محادثات سلام مع آخر جماعة مسلحة متبقية، وهي اتحاد كارين الوطني. وما زال وقف إطلاق النار سارياً مع كل الجماعات المسلحة البالغ عددها ١٧، بينما يشارك ممثلو هذه الجماعات بنشاط في عملية المؤتمر الوطني.

١٠ - واليوم، أصبحت مشكلة التمرد قاب قوسين من الانتهاء. فالسلام والاستقرار باتا يعلمان الآن جميع أرجاء الوطن تقريباً، مما يمهّد الطريق أمام الحكومة لتصب اهتمامها على تحقيق التنمية الاقتصادية في البلد، بما في ذلك المناطق الحدودية النائية. وهذا يشكل إنجازاً سياسياً باهراً غير مسبوق في مجال توطيد الوحدة الوطنية.

١١ - ودعت الحكومة إلى عقد مؤتمر وطني في عام ١٩٩٣ بمشاركة من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بغية وضع المبادئ الأساسية لصوغ دستور دائم لدولة ديمقراطية. بيد أن الرابطة عمدت إلى مقاطعة العملية في عام ١٩٩٥، وسحبت مشاركتها. لذلك السبب، كان لا مناص من إرجاء المؤتمر حتى عام ٢٠٠٤. ومن ثم تأخرت العملية نتيجة إقدام الرابطة على اتخاذ تلك الخطوة الانفرادية.

١٢ - وعقد المؤتمر الوطني من جديد، في الفترة من ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، باعتباره الخطوة الحاسمة الأولى التي تنصهر خريطة الطريق ذات الخطوات السبع للتحول إلى الديمقراطية التي أعلنت عنها الحكومة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ووجهت الدعوة إلى الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بدورها لحضور الدورة المستأنفة الأولى، لكن الرابطة، بعد أن أبدت موافقتها الأولية على الدعوة لحضور المؤتمر الوطني المعاد عقده، غيرت موقفها قبل الموعد المقرر لافتتاح الدورة الأولى بثلاثة أيام فقط ولم تشارك في المؤتمر.

١٣ - وعقد المؤتمر الوطني أربع دورات. ودعا إلى عقد دورته الرابعة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وهو الآن يحرز تقدما في مناقشاته بشأن الفصول المتبقية في الدستور. والمؤتمر الوطني يشكل المنتدى الوحيد الذي تمثل فيه شرائح المجتمع كافة، بمن فيهم ممثلو الجماعات العرقية والأحزاب السياسية. وتؤمن الحكومة بإيماننا راسخا بأن المؤتمر هو المنتدى الأوحدهم الخلق بأن يضمن انتقالا سلسا إلى الديمقراطية في ميانمار.

١٤ - وتعمل الحكومة جاهدة من أجل كفالة استقرار الدولة والتنمية الاقتصادية والإصلاح الديمقراطي بما يتمشى مع آماني الشعب. وفي إطار مسعى الحكومة إلى تحويل البلد إلى دولة ديمقراطية عصرية ومتطورة ومنضبطة، فإنها دأبت على إرساء الأسس اللازمة، ولا سيما كفالة إحلال السلام والسكينة وسيادة القانون؛ وتسريع وتيرة التقدم الاقتصادي؛ وتنمية الموارد البشرية. وما انفكت تحرز تقدما كبيرا في مجال وضع الأسس الثابتة لبناء بلد ديمقراطي في المستقبل.

ثالثا - التطورات السياسية الأخيرة في ميانمار

١٥ - قدمت حكومة ميانمار، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الخطوط العريضة لخريطة الطريق ذات السبع خطوات للتحول إلى الديمقراطية. وحظيت خريطة الطريق بترحيب الأغلبية الساحقة في البلد، كما حظيت بترحيب جيران ميانمار وأصدقائها. ورحبت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مؤتمر القمة الذي عقدته في بالي بإندونيسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بالتطورات الإيجابية التي شهدتها ميانمار واعتبرت خريطة الطريق "نهجا

عملية جديراً بالتفهم والتأييد“. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة، رداً على رسالة وجهها إليه رئيس وزراء اتحاد ميانمار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، إلى أن اعتماد الحكومة لخريطة طريق خاصة بها للتحويل إلى الديمقراطية إجراء أثلج صدره، وأعرب عن التزام الأمم المتحدة بالإسهام في تيسير هذا الجهد.

١٦ - وعكفت الحكومة دون كلل على تنفيذ خريطة الطريق ذات السبع خطوات للتحويل إلى الديمقراطية. وأُخذت الخطوة الأساسية الأولى في خريطة الطريق، أي إعادة عقد المؤتمر الوطني، في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. وحضر المؤتمر ١٠٨٨ مندوباً. ومن بين مجموع المندوبين الحاضرين، كان هناك ٦٣٣ مندوباً يمثلون الأعراق القومية. وإضافة إلى ذلك، حضر المؤتمر أيضاً ١٠٥ مندوبين يمثلون ١٧ جماعة مسلحة كبيرة و ١٧ جماعة مسلحة أصغر حجماً كانت قد عادت إلى رحاب الوطن.

١٧ - وعقد المؤتمر الوطني أربع دورات منذ إعلان خريطة الطريق ذات السبع خطوات في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وهو ما انفك يحرز تقدماً كبيراً بدليل أنه أُنجز بالفعل نسبة ٧٥ في المائة من أعماله.

١٨ - ونظراً لتعدد المسائل المطروحة، فإن المناقشات أثناء المؤتمر الوطني تتسم بالحدة وتتطلب التحلي بالصبر والحكمة. ولما كان التضامن الوطني يتبوأ موقع الصدارة في سلم الأولويات بالبلد، فإن وجهات النظر التي تعرب عنها الأعراق القومية تحظى بالاهتمام الواجب وتؤخذ في الحسبان قدر الإمكان. فمن الأساسي إقامة توازن بين مختلف وجهات النظر التي تعرب عنها شتى الجماعات وإدماجها بكل نزاهة بما يعود بالنفع على الأعراق القومية من ناحية وعلى الوطن ككل من ناحية أخرى.

١٩ - وحالما يضع المؤتمر الوطني المبادئ الأساسية، سيصاغ الدستور الجديد ويعرض بعدئذ على الشعب في إطار استفتاء. وبعد ذلك، ستجري انتخابات حرة ونزيهة سيُنتخب خلالها شعب ميانمار قادة بمحض اختياره. وستقطع عملية تحويل البلد إلى دولة ديمقراطية شوطاً إلى الأمام وفقاً لخريطة الطريق.

رابعاً - التعاون مع الأمم المتحدة

٢٠ - يشكل التعاون مع الأمم المتحدة حجر الزاوية في السياسة الخارجية لميانمار. وقد دأبت ميانمار على التعاون مع الأمم المتحدة على نحو منتظم في مجالات عدة، بما فيها حقوق الإنسان. ورغم أن ميانمار نأت بنفسها باستمرار عن القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بسبب ما يعترها من تسييس كبير، فقد حرصت على إبداء روح التعاون مع الأمم

المتحدة فرحبت بزيارات السيد رزالي إسماعيل، المبعوث الخاص السابق للأمين العام، إلى البلد في ما مجموعه ١٤ مناسبة، والبروفسور باولو سيرجيو بنييرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، في ست مناسبات خلال فترة ولايته التي استغرقت ست سنوات.

٢١ - وتتعاون ميانمار على نحو متواصل مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق تقديم المعلومات اللازمة والردود على البلاغات التي تلتمسها هيئات الأمم المتحدة، من قبيل لجنة حقوق الإنسان ومقرريها القطريين والمواضيعيين.

٢٢ - وتقيم حكومة ميانمار أيضا اتصالات وثيقة مع كبار المسؤولين بالأمم المتحدة. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، التقى رئيس اتحاد ميانمار فخامة القائد الأعلى ثان شوي بالأمين العام للأمم المتحدة وأجرى معه محادثات على هامش مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي المعقود في جاكارتا، ووجه إلى الأمين العام دعوة لزيارة ميانمار.

٢٣ - وبرهنت ميانمار كذلك على رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة عندما رحبت بزيارة السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بالأمم المتحدة، في أيار/مايو ٢٠٠٦. وخلال زيارة السيد غمباري، التقى برئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية في العاصمة الإدارية الجديدة وتبادلا معا وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. واعتبر جميع المعنيين بالأمر أن الزيارة كللت بالنجاح، وأنها تفتتح فصلا جديدا في علاقات ميانمار بالأمم المتحدة. ووجهت له الحكومة أيضا الدعوة لزيارة ميانمار مرة أخرى في المستقبل القريب.

٢٤ - ورحبت حكومة ميانمار أيضا بزيارة السيد كول غوتام، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في آب/أغسطس ٢٠٠٦. واستقبل اللفتنان جنرال ثين سين، الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية، الذي يشغل أيضا منصب رئيس لجنة منع تجنيد الأطفال القاصرين، نائب المدير التنفيذي لليونيسيف وتبادلا وجهات النظر بشأن التعاون بين ميانمار والمنظمة بما في ذلك مسائل من قبيل حماية الأطفال والتحصين ضد مرض الحصبة. وجرى إطلاعه أيضا على ما استجد من تطورات في البلد، وعلى التدابير التي اتخذتها الحكومة منعا لتجنيد الأطفال القاصرين لأداء الخدمة العسكرية.

خامسا - مكافحة المخدرات غير المشروعة

٢٥ - يبين التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٥ أن إنتاج ميانمار من الأفيون انخفض من ٥٦٠ طنا إلى ٢٩٢ طنا، أي ما يمثل نسبة انخفاض تفوق ٨٠ في المائة على امتداد فترة ثماني سنوات من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤. ويشير

تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٦ أيضا أنه في سنة ٢٠٠٥، تقلصت المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بحشيش الأفيون بنسبة إضافية قدرها ٢٦ في المائة.

٢٦ - وأقر تقرير حكومة الولايات المتحدة عن استراتيجية مكافحة المخدرات لعام ٢٠٠٥ بدوره بأن زراعة حشيش الأفيون في ميانمار تراجعت بنسبة ٣٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فقط. وقد استمدت هذه البيانات من المسح المشترك لإنتاج الأفيون الذي تجريه سنويا كل من ميانمار والولايات المتحدة.

٢٧ - ويعزى النجاح الذي ظفرت به ميانمار في حربها على المخدرات غير المشروعة إلى الإرادة السياسية الصلبة التي تسلمت بها الحكومة، وانتهاء حركات التمرد في المناطق الحدودية النائية، وتنفيذ الحكومة الفعال للخطة الوطنية للقضاء على المخدرات على مدى ١٥ سنة وذلك منذ عام ١٩٩٩ بغرض القضاء المبرم على المخدرات بحلول عام ٢٠١٤. واستكملت خطة الخمس عشرة سنة أيضا بمشروع المصير الجديد الذي استهل في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بغرض تقديم الدعم لتوفير محاصيل نقدية بديلة لزراعي الحشيش الذين يسلمون بذور الحشيش طواعية إلى السلطات. ودمرت الحكومة أيضا المخدرات المصادرة في عدة مناسبات متعاقبة طيلة السنوات الثماني عشرة الماضية بحضور أعضاء السلك الدبلوماسي ووسائل الإعلام.

٢٨ - ويمكن أن تعزى أيضا المنجزات التي حققتها ميانمار في حربها على المخدرات غير المشروعة إلى ما اتخذ من خطوات ملموسة في مجال منع إساءة استعمال المخدرات ومعالجتها ومراقبتها على صعيد المجتمع المحلي، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنمية البديلة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتعاون ثنائي الأطراف والإقليمي والدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل ميانمار جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل بلوغ هدفها المشترك المتمثل في تطهير المنطقة كليا من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، وقّعت أيضا على مذكرة تفاهم مع ستة بلدان دون إقليمية من أجل إنشاء منطقة ميكونغ دون الإقليمية الكبرى الخالية من المخدرات.

٢٩ - ووقّعت ميانمار وصدقت على طائفة من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات، وهي تحافظ على علاقات تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولا تألو ميانمار جهدا في سبيل التصدي للتهديد الناشئ الذي باتت تطرحه مخدرات الميثامفيتامين المنشطة. والواقع أن ميانمار لا تنتج ولا تستورد السلائف الكيميائية المستخدمة في إنتاج هذه المخدرات. كما أن ميانمار تتعاون على نحو وثيق مع جيرانها من أجل حظر هذه السلائف الكيميائية والقضاء على إنتاج مخدرات الميثامفيتامين.

سادسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٣٠ - تقرر ميانمار بأن عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن تجري وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي. ويجب أن تعالج قضايا حقوق الإنسان بموضوعية، مع احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وميانمار تؤمن بإيمان راسخا بأنه ينبغي عدم الأخذ بمعايير مزدوجة وعدم تسييس قضايا حقوق الإنسان.

٣١ - ويجب تناول مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق عالمي عن طريق اعتماد نهج بناء يقوم على الحوار بدل المواجهة. وميانمار تعتقد أن التعاون وحده وليس تسييس قضايا حقوق الإنسان كفيل بالارتقاء بأساليب معالجة حالات حقوق الإنسان في العالم.

٣٢ - وميانمار، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية، تعطي أولوية قصوى لإعمال حق شعبها برمته في التنمية. وهي ما فتئت تسعى دون كلل في سبيل تحقيق التنمية الشاملة في البلاد، بما في ذلك المناطق الحدودية التي تعيش فيها معظم القوميات العرقية. واستثمرت الحكومة أيضا مبالغ طائلة من مواردها في المناطق الحدودية وفي برامج تنمية المناطق الريفية.

٣٣ - وتؤيد ميانمار بقوة موقف حركة بلدان عدم الانحياز الذي يعارض ويدين انتهاج الانتقائية وازدواجية المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واستغلال حقوق الإنسان كذريعة لتحقيق أغراض سياسية.

٣٤ - وقد ظلت ميانمار ردحا طويلا من الزمن ضحية حملة إعلامية تضليلية منتظمة وفعالة شنتها عناصر مناصرة للحكومة، بتمويل سخي من بعض الجهات الغربية. وتسخر تلك العناصر شبكة الإنترنت مستغلة كل قضية حساسة لتشويه صورة الحكومة سعيا لبلوغ مآربها السياسية الخاصة بها. وقد شقت المزاغم الواهية المنبثقة من العناصر المناوئة للحكومة طريقها تدريجيا لتنفذ إلى تقارير المقرر الخاص. وعليه، فثمة حاجة متزايدة إلى التحقق الشامل من صحة المعلومات وموثوقية مصادرها قبل إدراجها في تقارير الأمم المتحدة.

٣٥ - وميانمار طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وقد أنشئت لجنة وطنية لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وهي تشارك منذ ذلك الوقت على نحو نشط في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبدءا من العام الأكاديمي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أدخلت دروس حقوق الإنسان في المنهاج الدراسي الرسمي في المدارس المتوسطة والثانوية.

سابعاً - الادعاءات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا

٣٦ - إن الغالبية العظمى من اللاجئين المزعومين المنتشرين على الحدود بين ميانمار وتايلند هم مهاجرون غير قانونيين لأسباب اقتصادية، وذلك رأي تتشاطرهُ ميانمار وتايلند كلتاهما. وما تبقى إنما هم المتمردون وأفراد أسرهم الذين فروا عبر الحدود بعد أن مُني تمردهم المسلح بالفشل. وقد توصلت سلطات ميانمار وتايلند إلى تفاهم لإيجاد حل لقضية المهاجرين غير القانونيين لأسباب اقتصادية عن طريق اتخاذ الترتيبات اللازمة ليصبحوا عمالا مهاجرين حائزين على وثائق قانونية.

٣٧ - ونجم عن عودة كل الجماعات المسلحة الرئيسية تقريبا إلى رحاب القانون إحلال السلام والاستقرار في البلاد، بما في ذلك في المناطق الحدودية التي كانت مسرحا لنشاط المتمردين. ولم يعد ثمة من يحمل السلاح في وجه الحكومة سوى اتحاد كارين الوطني وفلول المجموعات المسلحة السابقة التي كانت تتاجر بالمخدرات. وتقتصر حملات مكافحة التمرد على بلدات معدودة، ولا تشن سوى ضد المتمردين الذين يقومون بأعمال الإرهاب. وتلك الحملات إنما تهدف إلى حماية أرواح وممتلكات المواطنين المحبين للسلام. ولما كانت الاشتباكات التي تنشب مع المتمردين في المناطق الحدودية لا تعدو أن تكون مناوشات تقتصر على بضع بلدات معدودة، فإنها لا يمكن قطعاً أن تفضي إلى حدوث حالة أزمة إنسانية حسبما يدعى وقوعه. فتلك الادعاءات محض افتراء من صنيع وترويج المتمردين الذين فروا رفقة أسرهم عبر الحدود حيث يعيشون تحت ذريعة اللجوء، بمساعدة وتحريض من بعض المنظمات التي تعارض حكومة ميانمار.

٣٨ - وثمة سكان يقطنون في الجزء الشمالي من ولاية راخين، يطلق عليهم خطأ اسم "الروهينغيا". والواقع أنهم مهاجرون غير قانونيين سمح لهم بالمكوث هناك شهامة من حكومة ميانمار. وقد سويت المسألة بين ميانمار وبنغلاديش في جو من الصداقة والود. ومنذ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قبلت حكومة ميانمار عودة ما يفوق ٢٣٠ ٠٠٠ من العائدين في ظروف تتسم بالسلامة وعلى أساس طوعي. وبقي ثمة ٢٤٧ ٦ شخصا ينتظرون إعادتهم إلى الوطن بعد أن جرى التحقق من هوياتهم. وميانمار لم تتوقف بعد عن استقبال هؤلاء الذين يودون العودة طوعاً. والأبواب ما برحت مفتوحة ترحيباً بعودة كل من يستوفي الشروط. وفي هذا الصدد، ما فتئت ميانمار تتعاون مع كل من بنغلاديش ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ثامنا - الجنود الأطفال

٣٩ - استغلت الجماعات المناوئة للحكومة بتعاون من بعض المنظمات غير الحكومية قضية الجنود الأطفال الحساسة بغرض تشويه صورة ميانمار. ومن السخافة الادعاء بأن ميانمار كانت تجند ضمن صفوف جيشها آلاف من الجنود الأطفال. ومصدر هذا الادعاء الذي لا يستند إلى أساس إحدى المنظمات غير الحكومية التي تستشهد بنتائج مقابلة أجراها صحفي مستقل داخل بلد مجاور مع زهاء ٢٠ متمردا. ولم تتحقق أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة في ميانمار من هذا الرقم المبالغ فيه جدا. ومع ذلك، استشهد بهذا الادعاء الباطل في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة. ووجدت عناصر هذا التقرير طريقها في نهاية المطاف إلى القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. والواقع أن جماعات المتمردين هي التي درجت على تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، حسبما أفاد به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في تقريره (E/CN.4/2003/41).

٤٠ - والحقيقة التي لا مراء فيها أن الخدمة العسكرية في ميانمار طوعية، وينص كل من قانون خدمات الدفاع بميانمار والأمر ٧٣/١٣ الصادر عن مجلس مكتب الحرب على أنه لا يمكن لأي شخص أن يلتحق بالقوات المسلحة ما لم يبلغ ١٨ سنة من العمر. ولا تطبق الحكومة نظاما للخدمة العسكرية الإلزامية أو أي شكل من أشكال التجنيد القسري. والتجنيد القسري بأي شكل من الأشكال محظور على نحو قاطع. وقد اتخذت إجراءات بموجب القانون العسكري في حق كل من ثبتت مخالفته لتلك التعليمات. ووضع الجيش إجراءات مراقبة وتفتيش، وهو لا يقبل بين صفوفه من لا يستوفي شرط الحد الأدنى من العمر.

٤١ - وأنشأت الحكومة لجنة معنية بمنع تجنيد الأطفال دون السن الدنيا في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بغية معالجة مسألة المجندين دون السن الدنيا معالجة فعالة. وأنشأت اللجنة بدورها فرقة عمل تتألف من ممثلي الوزارات التنفيذية ذات الصلة. واعتمدت اللجنة خطة عمل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تتضمن إجراءات التجنيد، وإجراءات التسريح من الخدمة العسكرية، وإعادة الإدماج في المجتمع، وتدابير توعية الجمهور، والإجراءات التأديبية المتخذة في حق المخالفين، وتدابير الإبلاغ، وتقديم التوصيات، والتشاور والتعاون مع المنظمات الدولية المعنية.

٤٢ - وكجزء من تنفيذ خطة العمل، أنشئت مديرية جديدة في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ تابعة لمكتب القائد العام للإشراف على الامتثال الصارم للأوامر والأنظمة والتوجيهات أثناء عملية اختيار المجندين الجدد، ولا سيما لكفالة استيفاء شرط السن الدنيا وهي ١٨ سنة.

ويجري تسريح كل مجند في مراكز التدريب أو قيد الخدمة العسكرية يتبين أنه دون ١٨ سنة من العمر.

٤٣ - واتخذت حكومة ميانمار على مر السنين خطوات ملموسة من أجل منع تجنيد الأطفال دون السن الدنيا. وجرى توسيع اللجنة المعنية بمنع تجنيد الأطفال دون السن الدنيا، وأعيد تنشيطها في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ لزيادة تعزيز مساعيها. واضطلع أعضاء اللجنة بزيارات ميدانية موسعة إلى مختلف المناطق وعقدوا عددا من الاجتماعات مع موظفي خدمات الدفاع عبر أرجاء البلاد. وخلال الزيارات الميدانية، قاموا بحملة توعية واسعة النطاق من أجل تعزيز الوعي وتشجيع إنفاذ القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجنيد على نحو أكثر صرامة في أوساط المؤسسات العسكرية ومؤسسات التدريب والمجتمعات المحلية في مختلف أرجاء البلاد. وساهمت تلك الأنشطة، التي شملت عقد حلقات التوعية، إلى حد كبير في منع تجنيد الأطفال دون السن الدنيا. وأدى التطبيق الصارم للحد العمري إلى رفض إلحاق الأطفال دون السن الدنيا بالجيش في مرحلة الفحص الأولي السابق للتجنيد. وفي الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، جرى تسريح ما مجموعه ٢١٠ أطفال من الخدمة العسكرية تبين أنهم دون السن الدنيا. ونتيجة لإجراءات الفحص المستمرة، جرى في الفترة ما بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ تسريح ٤٠ مجندا آخرين من الخدمة العسكرية تبين أنهم دون السن الدنيا.

٤٤ - وميانمار ليست دولة في حالة صراع مسلح. فإثر عودة ١٧ من أصل ١٨ مجموعة من المجموعات المسلحة المتمردة إلى رحاب القانون، بات كل شبر من أرجائها تقريبا ينعم بسلام واستقرار غير مسبوقين. بيد أن الضغط السياسي الهائل الذي مارسه بعض الجهات أدى إلى إدراج جيش ميانمار (تاتماداو كئي) دون مسوغ في تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة. وما فتئ قادة ميانمار على أعلى المستويات يكررون القول إن جيش ميانمار لا يجند من هم دون ١٨ سنة من العمر لأداء الخدمة العسكرية سواء قانونا أو ممارسة. وما انفك الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة يعلن في عدة مناسبات عن الإرادة السياسية التي تبديها الحكومة من أجل معالجة المسألة.

تاسعا - الاتجار بالأشخاص

٤٥ - وتعتبر ميانمار مكافحة الاتجار بالأشخاص مهمة وطنية وقد أحرزت تقدما ملحوظا في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيدين الوطني والإقليمي. وشرعت الحكومة في حملات للاضطلاع بأنشطة التوعية إلى جانب ما اتخذته من تدابير فعالة لإنفاذ القوانين. وبالإضافة إلى القانون الجنائي الحالي الذي يتضمن أحكاما قانونية تقضي بعقوبات مشددة للجنة، سنت الحكومة قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وجرى

الاضطلاع بأنشطة وقائية وأنشطة دعم على نطاق البلد بأكمله مثل توعية المجتمع وقادته وبناء قدرات المتطوعين من أبنائه بما يشمل الندوات التثقيفية بشأن الاتجار بالنساء والعنف ضد المرأة. وتضطلع المنظمات الوطنية غير الحكومية بخدمات الدعم بشكل مكثف. كما يشارك اتحاد شؤون المرأة في ميانمار بدأب في اتخاذ تدابير لمنع الاتجار بالنساء لغرض الاستغلال الجنسي تشمل الإعلان عن المخاطر في المناطق القريبة من الحدود من خلال عقد حلقات المناقشة وتوزيع المطبوعات والبرامج الإعلامية.

٤٦ - وتعتقد ميانمار بأن الاتجار بالأشخاص قضية شديدة الوطأة عابرة للحدود الوطنية وبأنه لا يمكن القضاء على هذا التهديد إلا إذا تصدت له كافة البلدان المعنية بشكل جماعي ومنسق. ولذلك شاركت ميانمار بفاعلية في عملية بالي على المستوى الإقليمي. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التصدي متعدد القطاعات في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، ومن خلال المبادرة الوزارية المنسقة لمنطقة الميكونغ، تم في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ التوقيع على اتفاق للتعاون بين بلدان المنطقة. ومتابعة للاتفاق، تم في هانوي في عام ٢٠٠٥ اعتماد خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

٤٧ - وانضمت ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وإلى اثنين من بروتوكولاتها الإضافية وهما بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ويعد قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي تم سنه مؤخراً في ميانمار برهاناً آخر على التزام ميانمار بمحاربة الاتجار بالبشر بما يتمشى وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

٤٨ - وزعمت وزارة خارجية الولايات المتحدة في تقريرها السنوي لسنة ٢٠٠٦ أن ميانمار لا تمتثل للمعايير الدنيا في ما يتعلق بالقضاء على الاتجار بالبشر، ووضعت الوزارة ميانمار في المستوى الثالث من تصنيفها الأحادي الجانب للبلدان على نحو غير قابل للتبرير. وقد رفضت ميانمار هذا التقرير رفضاً قاطعاً دافعة بأن من ورائه دوافع سياسية.

٤٩ - إلا أن تقرير وزارة الخارجية قد أقر بما بذلته ميانمار من جهود لمحاربة الاتجار بالأشخاص في ما يتعلق بالمقاضاة والحماية واتخاذ تدابير وقائية. وقد أصدرت ميانمار بالفعل قانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي ينص على عقوبة أقصاها السجن مدى الحياة. وجرى مقاضاة ما يربو على ألف من المتجرين بالأشخاص منذ سنة ٢٠٠٢. وتقدم الحكومة كذلك مساعدات أساسية في مجال إعادة إدماج الضحايا، ووضعت منهجاً دراسياً عن الاتجار.

ولا تزال ميانمار على التزامها بمحاربة الاتجار بالأشخاص على الصعيدين الوطني والإقليمي رغم الآراء السلبية لمن يرفضون الاعتراف بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة رفضاً أعمى.

عاشراً - المزاعم بشأن السخرة

٥٠ - تمتعت ميانمار بعلاقات جيدة وتعاون بناء مع منظمة العمل الدولية منذ انضمامها للمنظمة في عام ١٩٤٨. إلا أنه من المؤسف أن يُنظر بعد مرور أربعة عقود من عضوية ميانمار في المنظمة بمنظور سلبي لممارستها التقليدية في ما يتعلق بإمداد المشاريع المجتمعية باليد العاملة وأن يطرح هذا الموضوع على المنظمة. فقد تسترت المجموعات المعادية للحكومة في رداء النقابات الحرة واستغلت مسألة اليد العاملة لفائدة برنامجها السياسي فطرح الموضوع على المنظمة. وأدى ذلك في نهاية الأمر إلى تقدم المجموعة العمالية بشكوى ضد ميانمار في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بدعوى أنها لا تلتزم باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ (الاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة لعام ١٩٣٠).

٥١ - وكان قد زعم في الماضي أن بعض أحكام قانوني القرى والبلدات لسنة ١٩٠٧، وهما إرث للحكومة من الإدارة الاستعمارية البريطانية، يتعارضان مع الاتفاقية رقم ٢٩. ورغم أن القانونين كانا ساريي النفاذ منذ سنة ١٩٠٧، لم توجه من قبل أية انتقادات إلى ميانمار في المنظمة نتيجة مزاعم بممارسة السخرة. وللدلالة على استعدادها للتعاون مع المنظمة، اتخذت حكومة ميانمار كافة التدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية الضرورية في سنة ١٩٩٩، وأصدرت أمرين تشريعيين هما الأمر ٩٩/١ والأمر المكمل للأمر ٩٩/١، وبذلك أصبحت التشريعات المحلية متسقة مع الاتفاقية رقم ٢٩. وتتعاون ميانمار منذ ذلك الحين مع المنظمة من أجل حل مسألة السخرة.

٥٢ - ومن التدابير المتخذة في سياق التعاون مع المنظمة قيام الحكومة بتوجيه الدعوة إلى بعثة المنظمة للتعاون التقني لزيارة ميانمار أربع مرات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وأمضى فريق رفيع المستوى تابع للمنظمة أسبوعين في زيارة لميانمار في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وبناء على اتفاق أبرم في آذار/مارس ٢٠٠٢ بين الحكومة والمنظمة تم تعيين ضابط اتصال تابع للمنظمة في ميانمار. وتعاونت حكومة ميانمار بشكل كامل مع ضابط الاتصال بالنيابة التابع للمنظمة في ما يخص تناول الشكاوى بشأن فرض السخرة. وأُخذت إجراءات في جميع الحالات التي أبلغ عنها ضابط الاتصال بالنيابة والبالغ عددها ٥٠ حالة في عام ٢٠٠٤ و ٨ حالات أخرى في عام ٢٠٠٥. وكذلك جرى التوقيع بالأحرف الأولى على خطة عمل مشتركة بين ميانمار والمنظمة في جنيف وبنغون. إلا أن تنفيذ خطة

العمل المشتركة قد تعسر، وكان السبب الرئيسي لهذا التعسر هو محاولة بعض الجهات في المنظمة ربط التنفيذ بمسائل خارجية لا علاقة لها بمسألة اليد العاملة.

٥٣ - ورحبت ميانمار أيضا بزيارة فريق ذي مستوى رفيع جدا من منظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقد استقبل رئيس وزراء اتحاد ميانمار الفريق في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأعرب من جديد في رسالته المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ الموجهة إلى الفريق عن التزام ميانمار بالقضاء على بقايا السخرة بالتعاون الوثيق مع المنظمة. ولم يمض سوى أسبوع على زيارة الفريق إلى ميانمار حتى أنشئ في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ مركز تنسيق في القوات المسلحة يعنى بالشؤون المتصلة بالاتفاقية رقم ٢٩، يرأسه نائب المساعد العام ويساعده سبعة من ضباط هيئة الأركان العامة (الرتبة - ١).

٥٤ - ورغم الخطوات الإيجابية التي تتخذها ميانمار، أعاد مؤتمر العمل الدولي الثالث والتسعون المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تفعيل القرار التأديبي الذي كان قد اتخذ في دورته الثامنة والثمانين. وقد أثار القرار المشاعر بشدة داخل البلد، فقد تجاهلت المنظمة محنة غالبية العمال في ميانمار ومعاناتهم، وخاصة بالنسبة للنساء العاملات في قطاعات النسيج، نتيجة الآثار المترتبة على العقوبات الاقتصادية والتجارية أحادية الجانب التي فرضتها بلدان غربية معينة.

٥٥ - وعلى الرغم من ذلك، فإن ميانمار على التزام راسخ بالقضاء على السخرة في البلد وهي تطرق جميع الدروب نحو إقامة تعاون مع منظمة العمل الدولية على نحو بناء وبشكل متبادل. وقد تقرر على سبيل التجربة تطبيق الوقف الاختياري لمدة ستة أشهر على اتخاذ إجراءات ضد من يرفعون دعاوى باطلة بشأن السخرة. وتجري حاليا بين ميانمار والمنظمة مناقشات حول إقامة آلية لتناول حالات السخرة المزعومة. وقد قامت بعثة رفيعة المستوى من منظمة العمل الدولية بزيارة ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لمواصلة المفاوضات حول هذه المسألة. وأشاد المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في عرضه الشفوي الذي وجهه مؤخرا إلى اللجنة الثالثة بالتقدم المحرز في مجال تعاون ميانمار ومنظمة العمل الدولية.

حادي عشر - التسامح الديني

٥٦ - رغم أن أغلبية الشعب تدين بالبوذية، فإن الديانات الأخرى كالمسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش وتزدهر في ميانمار. فالبوذية قائمة على التسامح وعلى مبدأ ميتا (الحبة). وتشجع الحكومة على تحقيق التآلف بين الأديان وتسعى إلى الحفاظ على هذا التآلف،

وتكفل حرية العبادة قانوناً وممارسة. ويمكن أن يرى المرء باغودا وكنيسة ومسجداً ومعبدًا هندوسياً تقف جنباً إلى جنب في وسط مدينة يانغون لتشهد على التآلف والتسامح الدينيين في ميانمار. وقد وصفت السيدة ساداكو أوغاتا، وهي من طليعة شخصيات الأمم المتحدة، ميانمار بعد زيارتها بأنها ”مجتمعا نموذجيا“ للتسامح الديني. وأي مزاعم عن عدم التسامح الديني في ميانمار هي مزاعم بلا سند وتحركها الدوافع السياسية.

ثاني عشر - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥٧ - عندما تسلمت الحكومة مقاليد إدارة الدولة عام ١٩٨٨ ورثت وضعاً اقتصادياً متدهوراً في ظل نظام اقتصادي منهار يقوم على التخطيط المركزي. حتى أن بعض المتقدين توقعوا ألا يصمد الاقتصاد لأكثر من أشهر قليلة نتيجة عدم وجود احتياطات للنقد الأجنبي. وقد ثبت خطأ هذا التوقع.

٥٨ - وأحدثت الحكومة تحولاً قوياً في سياستها الاقتصادية فاستعاضت عن النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي بنظام اقتصاد السوق. واتخذت الحكومة أيضاً مجموعة من تدابير الإصلاح الاقتصادي. وأخذت على نفسها عهداً صارماً بالسعي إلى تحقيق التنمية الشاملة على نحو منهجي من خلال فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص. وجرى تنفيذ كل من الخطة الاقتصادية القصيرة الأجل والخطة الاقتصادية الطويلة الأجل على نحو منهجي. وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٩-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-١٩٩٢، ركزت الحكومة على إعادة الاستقرار إلى البلد عاكفةً في الوقت نفسه على تنفيذ خطط ترمي إلى وقف التدهور الاقتصادي. وفي السنوات التي تلت تلك الفترة، شهد الاقتصاد نمواً بنسبة ٧,٥ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٢-١٩٩٣ إلى ١٩٩٥-١٩٩٦ ونسبة ٨,٥ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٥٩ - وفي ظل الخطة الخمسية الثالثة القصيرة الأجل (للفترة الممتدة من ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٦) شهد الاقتصاد نمواً بلغ متوسطه ١٢,٥ في المائة سنوياً عن الفترة الممتدة من ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بلغ متوسط النمو الاقتصادي ١٣,٢ في المائة. وارتفع نصيب الفرد من الدخل ارتفاعاً ملحوظاً من ٨٠٠ كيات في سنة ١٩٨٨ إلى قيمته الحالية التي تبلغ ٢١٧ ٢٢١ كيات. وقد عدلت جداول المرتبات للرتب المختلفة في الحكومة فتضاعفت بمعدلات تتراوح بين الخمس مرات والإحدى عشرة مرة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. بل إن صندوق النقد الدولي أقر في تقريره الصادر مؤخراً بإمكان تحقيق ميانمار معدل نمو اقتصادي يبلغ ٧ في المائة هذا العام

مستندا في ذلك إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي. وميانمار ليست دولة مصدرة للغذاء فحسب، لكنها أيضا في طريقها لأن تصبح مصدرا رئيسيا للطاقة في المنطقة دون الإقليمية.

٦٠ - وعندما صدر تقرير التنمية البشرية الأول عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٠، أدرجت ميانمار في الفئة الثالثة: أي فئة الدول ذات المستويات المنخفضة من التنمية البشرية. وكانعكاس للتقدم المتصل الذي أحرزته ميانمار في مجال التنمية، أدرجت ميانمار منذ ٧ سنوات في الفئة الثانية: أي الدول ذات المستويات المتوسطة من التنمية البشرية. وجاء في تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥ أن متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ميانمار عن الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣ بلغ ٥,٧ في المائة. وبناء على ذلك، فإن ميانمار قادرة على تحقيق مستوى معيشي أفضل لشعبها.

٦١ - واضطلعت الحكومة خلال فترة ولايتها باستثمارات ضخمة في إطار التنمية في مجال الهياكل الأساسية مما نتج عنه إنشاء ١٧٩ سدا و ٢٠٨ جسور رئيسية و ٣٦ ٠٠٠ ميل من الطرق و ٣٦ ٠٠٠ ميل من خطوط السكك الحديدية. وبغية تضيق الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، اضطلعت الحكومة بمشاريع التنمية الوطنية الثلاثة، وهي: '١' مشروع تنمية المناطق الحدودية؛ '٢' مشروع إقامة ٢٤ منطقة تنمية خاصة؛ '٣' مشروع التنمية الريفية المتكاملة. وقد نتج عن ذلك تقدم كبير في قطاعات مختلفة كالصحة والتعليم والهياكل الأساسية والزراعة. وقد حققت ميانمار إنجازات ملموسة في إطار اضطلاعها ببرامج التنمية الوطنية التي تعكس الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٢ - وفي قطاع التعليم، عكفت الحكومة على تنفيذ الخطة الوطنية طويلة الأجل لنشر التعليم والممتدة لثلاثين عاما. وقد افتتحت ٦ ٧٧٨ مدرسة جديدة و ١٨٩ جامعة في الولايات والمقاطعات، ويوجد بالبلد الآن مدرسة في كل بقعة يبلغ نصف قطرها ١,٥ ميل، مما يتيح لكل المواطنين مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة. وقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٤,١ في المائة للكبار و ٩٤,٤ للنساء، وبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٧,٥٨ في المائة هذا العام. ولا تدخر الحكومة جهدا للارتقاء بجودة التعليم. وقد أدخلت إصلاحات على المنهج الدراسي واتخذت منهجية للتقييم، كما يجري التشجيع بقوة على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

٦٣ - أما عن مؤشرات الصحة فهي تتحدث عن نفسها. وحسب الدراسات الاستقصائية متعددة المؤشرات المحررة على مجموعات في ميانمار، فإن النسبة المئوية الكلية للسكان الذين يمكنهم الحصول بصورة مستدامة على مياه الشرب المأمونة قد تحسنت من ٣٢ في المائة في سنة ١٩٩٠ إلى ٧٢ في المائة في سنة ٢٠٠٠ متجاوزة بذلك النسبة المنشودة وفق الأهداف

الإغاثية للألفية وهي ٦٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وزادت كذلك نسبة الذين يمكنهم الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي حيث ارتفعت هذه النسبة خلال العقد الماضي من ٣٦ في المائة في سنة ١٩٩٠ إلى ٨٣ في المائة في سنة ٢٠٠٠. وتخلو ميانمار الآن من أمراض الجدري والجذام وشلل الأطفال. وبدأت ميانمار كل عام منذ سنة ١٩٨٧ مشاريع للتحصين ضد مرض الحصبة، وقد بلغت نسبة المحصنين ضد الحصبة، من الأطفال البالغ عمرهم سنة واحدة ٨٧ في المائة سنة ١٩٩٨. وسعيا لتحقيق التغطية الشاملة في مجال التحصين، تقرر أن يبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مشروع لتطعيم ١٣ مليون طفل ضد الحصبة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف.

٦٤ - وجرى تخفيض معدل الوفيات للأطفال دون سن الخمس سنوات من ٧٧,٧ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في سنة ١٩٩٩ إلى ٦٦,٦ في سنة ٢٠٠٣. وأحرز تقدم ملحوظ في برنامج إتاحة الملح المزود باليود للجميع. ويستهلك حاليا ما يربو على ٨٦ في المائة من أسر ميانمار الملح المزود باليود، وانخفض معدل الإصابة بتضخم الغدة الدرقية من ٣٣ في المائة في ١٩٩٤ إلى ٥,٥ في المائة في ٢٠٠٤.

٦٥ - وحددت الحكومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل باعتبارها أمراضا تمثل مصدر قلق على الصعيد الوطني، وتتخذ الحكومة تدابير فعالة للتصدي للتحديات الشديدة التي تشكلها هذه الأمراض. وتقوم الحكومة حاليا بتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا بهدف تخفيض معدلات الاعتلال بمرض الملاريا والوفاة الناتجة عنه بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وقام البرنامج الوطني المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بإعداد برنامج عمل مشترك يشمل أمور التعليم والوقاية والعلاج والتأهيل من أجل التصدي لهذه المسألة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الحكومة من وقف التصاعد في معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، بل تمكنت من تقليصه. وبذلك تكون ميانمار قد أحرزت تقدما كبيرا نتيجة جهودها المبذولة سعيا لتحقيق الأهداف الإغاثية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما في مجالات الصحة والتعليم وإتاحة مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسنة.

٦٦ - ورغم القيود الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض البلدان الغربية، ورغم قيام هذه البلدان منذ عقود بمنع حصول ميانمار على معونات المؤسسات المالية الدولية مما يؤدي إلى حرمان البلد من حقه في التنمية، فإن حكومة ميانمار تحرز تقدما من خلال الجهود التي تبذلها مكرسة كل طاقاتها من أجل تحقيق التنمية في كافة أرجاء البلد، ومعتمدة على مواردها الذاتية من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لشعبها.

ثالث عشر - الخلاصة

٦٧ - بغض النظر عن التقدم المحرز في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة بعزم، يدق البعض نواقيس خطر كاذبة مدعين أن اقتصاد ميانمار في حالة خراب وأن أزمة إنسانية تحدق بالبلد، وأن حالة الأمن الغذائي مخفوفة بالخطر وهذه المزاعم لا أساس لها من الصحة، وهي تتناقض مع آخر تقييم أجرته منظمة الأغذية والزراعة وأشارت فيه إلى انخفاض مستوى نقص التغذية في ميانمار منخفض حيث لا يعاني منه سوى ٥ في المائة فقط من سكانها. وبالإضافة إلى ذلك، تحسن مستوى الإمداد بالأغذية في ميانمار منذ بداية التسعينات كما تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة.

٦٨ - ومنذ أن استعادت ميانمار استقلالها في عام ١٩٤٨ كان عليها مجابهة التحديات المتمثلة في حركات التمرد العرقية. وقد انتهت الآن حركات التمرد المسلحة في كل أرجاء البلد تقريباً. ونتج عن هذا أن عم السلام واستتب الأمن في الوطن بأكمله على نحو غير مسبوق، مما أتاح فرصة تعزيز الأنشطة الإنمائية لصالح المواطنين المنتمين لمختلف الأعراق في المناطق الحدودية، والمضطّلع بها في إطار المصالحة الوطنية.

٦٩ - وتتمتع ميانمار بعلاقات وثيقة وودية مع جيرانها الخمسة جميعهم ومع دول أخرى في المنطقة ولا تقوم بأية أنشطة ترمي إلى الإخلال بسلام أي بلد أو أمنه. ولا يمكن بأي ضرب من ضروب الخيال أن تعتبر ميانمار تهديدا للأمن والسلام الإقليميين أو الدوليين.

٧٠ - وتسير ميانمار الآن على درب دقيق في اتجاه التحول إلى الديمقراطية. ولا يزال على رأس أولوياتها الحفاظ على السلام والاستقرار والوحدة الوطنية، وهي المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

٧١ - وتتسم ميانمار بسميزات خاصة تنفرد بها. ولا يمكن لعملية التحول إلى الديمقراطية أن تتم بين ليلة وضحاها. ولا بد من معالجة هذا الأمر بعناية من أجل تجنب تكرار التجارب المرة التي مرت بها بلدان أخرى في أوضاع مماثلة.

٧٢ - إن الضغوط التي تمارسها في غير محلها جهات خارجية دون تفهم للتحديات التي تواجهها ميانمار ليس من شأنها إلا أن تعيق العملية السياسية التي تجري الآن، والناعبة من القوى الداخلية، وأن تزيد من تعقيد الحالة. وأفضل عون يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه لميانمار إنما يتأتى من خلال التفهم والتشجيع والتعاون.